المصانعة

وسيلة جديدة للاستثمار الصناعى

فى العالم كله من الناحية الاقتصادية والاجتماعية غليان . وفى تلك البلاد التى اجتاحتها الحرب ، وأنزلت بمقوماتها الاقتصادية والخلقية أقسى ما أنزلت من التخريب والتدمير ، حركات إلى الخروج من المأزق خلال دعوة إلى جمعيات تأسيسية تصدر للجماعة دستورا جديدا ، لا من الناحية الساسية وحدها ، بل من الناحية الاجتماعية أيضاً ، واتجاهات جديدة تمليها الانتخابات الأخيرة التى جاءت فى مواعيدها ، أو على أثر الحرب بعد أن طال انتظارها . وبين تلك البلاد المتلمسة إنقاذا مما حل بها ، فرنسا وانجلترا . وقد اتجهتا — أولاهما خلال انتخاباتها الجديدة لجمعية تأسيسية تضع لها دستورا جديدا لجمهوريتها الرابعة ، والأخرى خلال مجلس العموم الذى تمخضت فيه الكثرة الاشتراكية عن فوز حزب العمال فى الانتخابات العامة الأخيرة — إلى فكرة التأميم وتنفذتاها فى بنك الدولة وفى وسائل توليد القوات المحركة كالفحم فى انجلترا ومحطات الكهرباء فى فرنسا .

ولا شك أن إجماع المفكرين لما ينعقد على هذا التيار الجديد ؛ فلا يزال للقديم أنصاره ، ولا يزال للقابضين على السلطان الاقتصادى من القوة مالا يتنحون به عن هذا السلطان إلا بشق الأنفس . وقد كان الإشكال دائما فى الحياة الاقتصادية وما ينشأ فيها من «متناقضات» إنما هو فى الموقف الذى يقفه رأس المال من العمل ، والعمل من رأس المال . وقد وقف كل منهما دائما من الآخر موقف العداء على رغم ما يحاول بعضهم أن يدخله على العلاقات بينهما من روح التفاهم أحيانا ، أو روح التعاون أحيانا أخرى . وقد أخذ الكتّاب والمفكرون وأصدقاء رأس المال والعمل ، من هؤلاء وهؤلاء يُدلون هذه الأيام بمجهود فى سبيل التنسيق والتوفيق .

وفى فرنسا الآن اتجاه إلى «صهر» رءوس المال والعمل فى إدارة المنشآت ... وتعالج المجلات الاقتصادية والاجتماعية هذا الاتجاه للتوفيق بين التيارات المتضاربة . ويستند أصحاب هذا الاتجاه هناك إلى أن الحادث البين طوال القرن التاسع عشر والثلث الأول من هذا القرن العشرين ، إنما كان تميز عنصر رأس المال فى المنشآت ؛ فكان ممثلو رأس المال وحدهم هم الذين يشرفون على إدارة المنشأة ، وإليهم وحدهم يعهد بتنظيم هذه الإدارة دون استشارة حقيقية ومنتجة للعمل وأصحاب الأجور . ورأس المال ضرورة من ضرورات خلق المنشأة وسيرها ، ولكن عناصر الأجور بنشاطها ومثابرة ذكائها وعملها تعاون بنسبة عالية فى إنجاح المشروع . ومن العدل المقرر فى السابق أن يعترف لأصحاب الأجور بنصيب من المزايا الأدبية والمادية التى تلحق بالمساهمة فى الإدارة والإنتاج .

ويتساءل العارضون لهذا الموضوع فى تلك المجلات الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية : ما هى الفوائد التى تعود على المنشأة من مساهمة العاملين فى إدارة المنشآت ؟ فيجيبون بلا تردد أنها ستسمح بالإفادة من خبرة خير العاملين ومن توزيع المهمات على أرباب الكفايات ؛ لأن كل طائفة من العمال — بالمعنى الواسع من أصحاب الأجور — قادرة أكثر من غيرها على إعطاء الآراء والنصائح المستمدة من طبائع العمل ذاته . وكذلك فإن إشراك العمال فى إدارة المنشأة سيخفف من وطأة الخصومة القائمة الآن بين رأس المال والعمل ، وإن وجودهم فى مجالس الإدارة وفى اللجان سيسمح بتربية رؤساء العمال تربية اقتصادية تنقصهم فى الوقت الحاضر . وكذلك فإن اتصال رأس المال بمختلف الطبقات اتصالا أليفاً يساعد على تربيته التربية الاجتماعية . فأصحاب رءوس الأموال لا يعترفون عادة بأسس المطالب الاجتماعية التى يقدمها الذين « يؤجرونهم » ، ولا يرون فيها إلا رغبة فى زيادة أجورهم ، فى الوقت الذى تعتبر إجابتهم لها تحقيقاً لرغبة متصلة بالعزة النفسية . وإلى هذا وذاك فإن هذا التفاعل فى المعرفة والاتصال يسمح بانتقاء العمال الأكفاء ، واختيار الصفوة منهم التى تتبين فى كل فئة من الفئات الاجتماعية . والصفوة هى الواسطة الخيرة بين التقريب والتفاهم .

ويذهب الكتاب الاقتصاديون والاجتماعيون إلى الدعوة إلى تحقيق ذلك « **الصهر** » بين رأس المال والعمل عن طريق التعاون بينهما تعاونا صادقا .

ويقولون بتحقيق هـذا التعاون لا بمصادرة رأس المال ولا بإعادة توزيعه ، ولـكن بتعديل حقوق المساهمة والمشاركة : المساهمة فى الإدارة والمشاركة فى الأرباح . ويقولون مثلا إن نسبة مساهمة العمال فى إدارة المنشأة تكون على قدر النسبة بين رأس المال وأرقام الانتاج . ويضربون لذلك مثلا : فإذا كان رأس المال المستثمر قد بلغ المائة وأرقام الإنتاج قد بلغت ألفا ، فإن تمثيل رأس المال والعمل فى إدارة المنشأة يكون بالتعادل والنصف تماماً . وإذا بلغ رأس المال خمسة وعشرين وبلغ رقم الإنتاج ألفا ، فإن نسبة رأس المال فى الإدارة تكون بالربع ونسبة العمل فيها بثلاثة الأرباع . وإذا كان رأس المال قد بلغ الأربعمائة ورقم الإنتاج ألفا ، فإن رأس المال يمثل بثلاثة أخماس والعمل بخمسين اثنين .

أما فى المشاركة فى الأرباح ، فيذهبون إلى تنويع العمال إلى فئات ، منها ماينتج إنتاجامن الدرجة الأولى ، ومنها ما ينتج إنتاجا من الدرجات التالية ، ويوزعونهم على العمال والرؤساء والمديرين . ويحددون مشاركة أقل أنواع العمال بحصة واحدة فى الربح ، ويحددون مشاركة المدير بمئة حصة ، وتتراوح حصص سائر العمال والرؤسـاء بين الفئتين .

وينصح أولئك الـكتاب العارضون لهذه المعالجات الجديدة التى تمليها على النظام الاجتماعى الفرنسى هذه الأيام للسير بها سيراً وسطاً — أن تتدخل الحـكومة لتنفيذ تلك الإصلاحات بالطرق التشريعية ، وبالطرق الإدارية التى تطبق القواعـد على المنشآت التى تديرها الحـكومة وتراقبها . ويؤكدون فى بحوثهم ومقالاتهم أن « عالم العمال لا يمكن أن يظل أجنبياً عن إدارة النشاط الاقتصادى[1] . »

وفى مصر مشكلة اجتماعية . هذا واقع لا ريب فيه . فالفروق بين مستويات المعيشة شاسعة ، والإحساس بالحاجات عند رقيق الحال باد ، والتذمر بينهم آخذ فى التجسم ، وعدد المتعطلين من العمال فى ازدياد ، والشكوى لدى العاملين من قلة الأجور وكثرة ساعات العمل عالية ، والقلق من جراء ذلك كله يساور النابهين والمفكرين . ولاشك أن الحال تشغل كذلك بال الناعمين والحاكمين . لـكن ماهو المجهود الذى يبذل فى سبيل الإصلاح ؟ وهل هو موصل حقا إلى الحل المنتج ؟

(١) مقال فى « المجلة الاقتصادية والاجتماعية » الصادرة بباريس بعـددها الصادر فى شهر يونيه سنة ١٩٤٦ ص ٨ إلى ١٨ .

هناك بلا ريب اجتهادات ، لكن هناك كذلك بلا ريب تواكلا واستهانات . نعرف مثلا على سبيل الجزم أن تقارير قد صدرت منذ سنوات عن مسئولين لفتوا فيها الأنظار إلى المخاطر التى تترتب على ترك الأمور دون معالجة ، وتقدموا فيها باقتراحات متضمنة طرقا للوقاية من الكوارث قبل أن تحل فيستعصى أمرها على المنتج . ونعرف على سبيل الجزم أيضا أن تلك التقارير الصادر بعضها من أقرب موظفى الحكومة إلى الوزراء قد « ركنت » ، ولم تنل من المهيمنين ما هى جديرة به من الاهتمام . ونرى الآن حركات يحاول القائمون بها إيجاد عمل للمتعطلين وتقديم الإعانات لهم إلى أن يتيسر لهم العمل عن طريق السعى لدى الشركات ، أو عن طريق القيام بأعمال عامة كبرى .

وليس ما يطرأ على الاجتماع المصرى هذه السنوات جديداً فى العالم ، وليس ما يتخذ لمعالجته من طرائق مبتكرا فى مصر ، بل قد سبقنا غيرنا إلى استقبال المشاكل الاجتماعية ، ولجأ غيرنا إلى ما نحاول الالتجاء إليه لمعالجة هذه المشاكل . وقد أخفقت محاولات المحاولين عند غيرنا فى أن يقفوا بالمعالجة عند الوسائل السطحية التى لا تنزل إلى الصميم . والمشكلة أعمق من أن تكون مشكلة تعطل ومشكلة قلة أجور وكثرة ساعات عمل . وهى فى الحقيقة مشكلة النظام الاقتصادى الذى يستند إليه الكيان الاجتماعى فى مختلف الأمم .

ولقد كان النظام الاقتصادى الشائع إلى ما قبل قيام الحرب العالمية الأولى هو نظام الاستثمار الفردى الحر المستند إلى المنافسة السليمة الحرة . لكن ظروف الحرب العالمية الأولى ، وظروف ما بعد تلك الحرب العالمية الأولى ، ثم ظروف الحرب العالمية الثانية ، قد قضت على ذلك النظام الفردى فى عمومه وتركت التوجيه والتسيير والتحصيص تقص من أجنحته شيئا فشيئا حتى أصبح الاتجاه الحاضر ، اتجاه تأميم المرافق المالية والاقتصادية ذات الصبغة العامة — خطوة أولى فى سبيل التعميم بالتطبيق على سائر المنشآت والمشروعات .

والعالم الآن عالم متصل متفاعل ، ما تكاد الطريقة الاقتصادية أو الاجتماعية تلوح فذة جديدة فى جانب منه ، حتى تتجاوز مابين ربوعه من حواجز وحدود فتبذر بذورها فى كل موضع ، ويحاول الأخذ بها وتطبيقها فى كل مكان . وليست مصر بمعزل عن العالم ، وما هى إلا متصلة به ومتفاعلة . فماذا أعدت ، أو ماذا أعد القائمون بالأمر فيها لمواجهة الطرائق الجديدة من عُدة ، ولاسيما بعد أن

لاح فيها ما لاح من بوادر القلق الاجتماعى التى تتوالى أحداثه على الأيام ؟

لقد خطر لى خاطر ، وأنا أتأمل أحوال العمال ومن إليهم : ترى ماذا علينا لو أخذنا بنظام « المصانعة » ؟ لكن ما المصانعة أولا ؟ هى عندى « المشاركة فى الصناعة » . وقد اجتهدت فى أخذ التعبير عن « المزارعة » وهى المشاركة فى الزراعة . والزراعة معروفة فى مصر ، ومعرفة مصر بها عريقة . ولا تزال أقاليم تقيم العلاقة بين صاحب الأرض وفالحها على هذه الطريقة ، يقدم صاحب الأرض أرضه وما إليها من وسائل الرى ، ويقدم الفالح مجهوده ، ويجىء المحصول الناتج من الأرض بفضل مجهود الفالح فلا يستأثر به أحدهما ، ولا تصفى العلاقة بينهما بالمال ، ولكن يقتسم الاثنان المحصول بنسبة تتفاوت بتفاوت قدر المساهمة الأولى بين النصف والنصف ، وبين الخمسين والثلاثة الأخماس ، فتكون كما يجرى به عرف التعبير عند الفلاحين « مناصفة » أو « مخامسة » . وتنتج هذه الطريقة أحسن النتائج بالنسبة للعلاقات بين الملاك والفلاحين ، فلا يحس الفلاح أن صاحب الأرض مرهقه بالإيجار المرتفع أو أنه سالبه حين يتعاقد معه على تسديد إيجاره ، قناطير معدودة من القطن مثلا حين يتجاوز السعر حدًا معيناً ، ولا يحقد المالك على المستأجر حين يقبض إيجاره المحدد ويترك له المحصول يبيعه لحسابه إذ تكون الأسعار مرتفعة ، بل يحس الاثنان معاً أنهما متضامنان وأنهما فى السراء والضراء سواء ، وأنهما فى « حمى الله » يخصهما معاً بما يشاء .

ترى ماذا علينا إذن لو أخذنا بمثل هذا النظام فى العلاقة بين العمال وأصحاب العمل ، وهو ما نجتهد فى تسميته بالمصانعة ، مع ما يقتضيه الطابع الصناعى الخاص من تحوير ؟ ماذا علينا لو أقمنا تلك العلاقة على مبدأ المشاركة فى الأرباح بين العمال وأصحاب الأعمال ، فتسير المصانع على نحو ما تسير عليه الآن من حيث امتلاك رأس المال ومن حيث استخدام العمال ، فإذا ما أقفلت حسابات المنشأة فى آخر العام ، وأخذ من الأرباح الشاملة ماينبغى أن يؤخذ عادة لحساب الاستهلاك والتجديدات ، ولحساب الاحتياطى اللازم لمقابلة مخاطر الخسائر وما إليها ، نحدد نسبة مئوية ثابتة تعتبر حدًا أدنى لأرباح رأس المال المستثمر ، تتراوح بين ثلاثة وخمسة فى المئة ، ثم يوزع الباقى على أصحاب العمل والعمال بنسبة متساوية أو متفاوتة بين رأس المال وأصحابه من ناحية ، والعمال والقائمين به من ناحية ثانية ؟

ترى ماذا علينا لو اتجهنا هذا الاتجاه ؟ وما هو فى الواقع بالاتجاه الجديد المبتدع ، وكثير من المنشئات فى أوربا وفى أميريكا تخص عمالها آخر العام بحصة معينة فى الأرباح توزع عليهم بنسبة مرتباتهم وأجورهم . وهو مبدأ متواضع إلى جانب ما يبدأ تطبيقه فى انجلترا وفى فرنسا من مبدأ « التأميم » أو « المرافق المستصنعة » ؛ أو « صهر رأس المال والعمال » الذى يدعو إليه بعض الكتاب الفرنسيين . وتوافق الخواطر هو ظاهرة هذا العهدوقد اختفت فيه الحواجز والتخوم بين منتجات الفكر ، وستختفى فيه الحواجز والتخوم بين حاجات البشرية ، والحد الأدنى للحياة فى أية بقعة من بقاع الأرض .

محمود عزمى